



قياس العلاقة التبادلية بين السياسة المالية وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2019)

الباحث سلمان حمد شنان الشمري
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

أ.د. مايح شبيب الشمري
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة

المستخلص

إن السياسة المالية تتميز بأنها ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، حيث تعد ذات علاقات متشابكة مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى، أما سعر الصرف فلا يقل أهمية عن السياسة المالية في التأثير على السياسات الأخرى حيث يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما إن هناك علاقات تبادلية كثيرة ومتشابكة بين السياسات الاقتصادية ومن ضمنها العلاقة التبادلية بين السياسة المالية وسعر الصرف. وتناول البحث قياس العلاقة التبادلية بين السياسة المالية وسعر الصرف في العراق خلال المدة (1990-2019)، وارتبطت مشكلة البحث بطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والمشاكل التي مر بها الاقتصاد العراقي، حيث نتج عنها زيادة هائلة بالإيرادات العامة وارتفاع معدلات التضخم بسبب زيادة النفقات العامة والعجز المستمر بالموازنة العامة وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي خاصة في حقبة التسعينات، فقد الفت بضلالها على كل مفاصل الاقتصاد العراقي ولم تؤد إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المخطط لها.

Measuring the reciprocal relationship between fiscal policy and the (exchange rate in Iraq for the period (1990-2019)

Abstract

The financial policy is characterized by its great effect on the economic activity. It has interrelationships with other economic policies. But the exchange rate has no less importance than the financial policy in that it has such a great effect on the other policies as it affects the macroeconomic variables. Moreover, there are other mutual interrelationships among the economic policies including that relating the financial policy and the exchange rate. The current study deals with the mutual effect between the financial policy and the exchange rate in Iraq during 1990-2019. The problem of the study is associated with the nature of the political and economic conditions and the problems facing the Iraqi economy, which resulted in a massive increase of public revenues and high inflation rates due to the increased public expenditure, persistent budget deficit and the collapse of the Iraqi exchange rate, especially during the nineties. They cast a shadow over the Iraqi economy and impeded achieving the desired economic and social goals.

المقدمة

تحتل السياسة المالية دوراً مهماً وفعالاً في النشاط الاقتصادي، وذلك لما تمتلكه من أدوات متعددة تستطيع من خلالها تحقيق الأهداف التي يسعى لها الاقتصاد الوطني واللازمة لتسيير العملية الاقتصادية في المجتمع والتحكم بالمتغيرات المالية كافة. وأن السياسة المالية لها مكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية الكلية للدولة فهي تمثل أداة رئيسة ويمكن للدولة استعمالها في توجيه مسار النشاط الاقتصادي،



ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات اقتصادية من خلال أدواتها، وبما يؤهلها من تحقيق معدلات تشغيل مرغوبة واستقرار نسبي في الأسعار وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل، مما يتطلب من الدولة إن تحدث تغييراً شاملاً في رسم سياساتها المالية بالشكل الذي يسهم في كبح تلك المشاكل والأزمات أو تقلل من أثارها ونتائجها، وذلك من أجل تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. كما أن سعر الصرف يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لكونه يربط الاقتصاد الداخلي بالاقتصاد الخارجي ويعكس الاستقرار الاقتصادي للدولة أيضاً. وأن مسألة سعر الصرف تشكل عنصراً مهماً في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعد جزءاً أساسياً من العمل اليومي للوحدات الاقتصادية، ويؤكد هذه الأهمية الاستراتيجية لسعر الصرف التطور والنمو في العلاقات التجارية والمالية الدولية، فأن كل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية عندما تكون هناك علاقات تجارية أو مالية بين بلدان العالم.

أهمية البحث: أهمية البحث تأتي من الدور الذي يمكن إن تلعبه السياسة المالية في التأثير على سعر الصرف، والتغلب على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في مدى قدرت السياسة المالية بأدواتها المتعددة في تحقيق الاستقرار لسعر الصرف في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي : دراسة وتحليل واقع السياسة المالية وسعر الصرف في العراق. وتقدير وتحليل العلاقة التبادلية بين متغيرات السياسة المالية وسعر الصرف في العراق للمدة (1990-2019) باستخدام اختبار السببية لكرانجر.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها إن السياسة المالية بأدواتها المتعددة يمكن إن يكون لها دور كبير في تقلب سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية على الأمد الطويل.

المبحث الأول : الإطار النظري لمتغيرات البحث

أولاً : مفهوم السياسة المالية

أن اشتقاق مصطلح السياسة المالية جاء أساساً من الكلمة الفرنسية (FISC) وتعني حافظة النقود والخزانة، والسياسة المالية يراد بمعناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة، وشاع استخدام هذا المصطلح الأكاديمي على نطاق واسع بعد نشر كتاب (السياسة المالية ودورات الأعمال) للاقتصادي البرفيسور ألفين هانسن (Alvin Hansen)، ومفهوم السياسة المالية يعكس تطورات وحاجات المجتمع عبر التاريخ⁽¹⁾. أن السياسة المالية عادة ما تقترن بالسياسة الحكومية (Government policy) من خلال أدواتها المتجسدة بالضرائب والإنفاق الحكومي، والتي لها أثراً عميقاً على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الدخل القومي والعمل والإنتاج والأسعار والاستثمار... الخ. وإن السياسة المالية تنطلق من هدف جوهرى يتمثل في تحديد المصادر الرئيسية للإيرادات العامة للحكومة وسبل تحصيلها والأهمية النسبية لها، أخذة بالحسبان الكيفية التي يتم من خلالها توجيه هذه الإيرادات صوب النفقات الحكومية لتحقيق الأهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي قد تكون لأغراض اقتصادية أو اجتماعية... الخ⁽²⁾.



للسياسة المالية هناك عدة تعاريف، فتعرف بأنها "سياسة الدولة الخاصة بفرض الضرائب والإنفاق الكلي الحكومي والتي تمثل الميزانية العامة للدولة"، والسياسة المالية تعد إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة، فالحكومة تنتهج سياسة مالية انكماشية في فترات التضخم وسياسة مالية توسعية في فترات الركود⁽³⁾. وعرفها أيضاً الاقتصاديين بلاك وكالتر (Blak and Calitz) بأنها قرارات حكومية وطنية متعلقة بطبيعة الحكومة وتكوين نفقاتها وتكوين الضرائب والاقتراض والتي تسعى إلى تحقيق أهداف معينة⁽⁴⁾.

ثانياً : أهداف السياسة المالية

1- تحقيق الاستقرار في الأسعار: تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وذلك من أجل الحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، واحتواء الضغوط الانكماشية والتضخمية، وغالباً ما تكون معالجة الارتفاع في الأسعار أسهل من الانخفاض في الأسعار. ولأجل تحقيق ذلك والنظر لما يترتب على التضخم من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية سيئة تلجأ السلطة المالية إلى استخدام السياسة المالية للحد من التضخم عن طريق سياسة انكماشية تقوم على خفض الإنفاق العام⁽⁵⁾.

2- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: أن الاستقرار الاقتصادي يعني تحقيق معدلات نمو مقبولة مع بطالة وتضخم في حدود النسب الطبيعية، ومن ثم تهيئة الظروف المناسبة لتحسين الوضع الاقتصادي من خلال إجراءات متعددة تقوم بها أدوات السياسة المالية. ومن الصعب على أي نظام اقتصادي أن يتجنب التقلبات الاقتصادية بصورة تامة، لكن تختلف حده هذه التقلبات الاقتصادية من نظام إلى آخر حسب طبيعة النظام الاقتصادي⁽⁶⁾.

3- تحقيق النمو الاقتصادي: أن معظم الدول المتقدمة من خلال سياساتها المالية تعمل على المحافظة في معدلات النمو التي وصلت إليها، أما الدول النامية فتحاول تحقيق معدلات عالية في التنمية الاقتصادية، ويمكن القول أن هناك نمواً اقتصادياً متزايداً إذا كان معدل نمو الناتج القومي أكبر من معدل نمو السكان، أما إذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الناتج القومي فإن ذلك يعني تدهور المستوى المعيشي، وتؤدي السياسة المالية إلى زيادة تكوين رأس المال من خلال القيام بالاستثمارات العامة التي تقوم بدور حيوي في تنمية اقتصاد الدولة، وتأخذ أشكالاً متعددة مثل مشروعات الري والصرف وتعبيد الطرق والقيام بالصناعات الاستراتيجية وخاصة المصادر المولدة للطاقة، بالإضافة إلى الاستثمارات العامة⁽⁷⁾.

4- التخصيص الأمثل للموارد وإعادة توزيع الدخل: تعد السياسة المالية إحدى العوامل المحددة للتوازن الاقتصادي عن طريق تأثيرها على الهيكل الاقتصادي القومي من خلال توجيه الاستثمارات نحو المجالات المرغوبة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. وتتسأ مشكلة تخصيص الموارد وذلك لأن موارد المجتمع هي محدودة العرض مقابل احتياجات بشرية غير محدودة في الغالب أي (موارد محدودة وحاجات متعددة)، وأن



بعض الموارد يكون لها العديد من الاستخدامات البديلة، فيجب الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من أجل الحصول على أقصى منفعة ممكنة وإشباع حاجات الأفراد المتعددة⁽⁸⁾.

ثالثاً : محددات السياسة المالية

1- درجة الوعي الضريبي وكفاءة الجهاز الإداري: تعد العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفون بدفع الضريبة هي علاقة حاسمة في حسن سير الإدارة الضريبية أو نوعيتها، فضلاً عن تحسين وجمع الضرائب التي تحتاجها الدولة لأداء وظائفها وتقديم خدماتها، ويجب الحفاظ على مصداقية الضرائب أمام دافعيها لأجل تحقيق الأهداف المطلوبة من جمعها.

2- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات كل في مجال اختصاصها كما يرسم لها في الميزانية على اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فإن لمستوى الإدارة في المؤسسات العامة دوراً هاماً في ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه، وعندما يخطط واضعو السياسة المالية فإنهم يراعوا كفاءة هذه المستويات في اختيار السياسات الملائمة، فإذا كانت النفقة التي تحدد لمؤسسة معينة يحسن استغلالها وتتفق في المجال الذي خصصت له دون تبذير أو خطأ أو إسراف، فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة ونزاهتها⁽⁹⁾.

3- وجود جهاز مصرفي فعال: يتمثل الجهاز المصرفي بالبنك المركزي وكذلك البنوك الحكومية والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة، من الواضح أن دور البنوك يتمثل في القيام بعمليات خلق نقود الودائع والذي يكون له تأثير على عرض النقد وكذلك تؤثر البنوك على الاستثمار بواسطة سعر الفائدة ومنح الائتمان⁽¹⁰⁾. إن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

رابعاً : مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات النقد المحلي مقابل وحدة النقد الأجنبي، وعلى هذا الأساس فإن سعر الصرف يتحدد من خلال تفاعل قوى الطلب على العملة الأجنبية وعرضها في الأسواق المحلية⁽¹¹⁾. وللتعرف على مفهوم سعر الصرف يجب أن يتم تحديد ما هو معنى الصرف (Foreign Exchange) فهو اصطلاحاً يحمل أكثر من معنى مرة يشير إلى مفهوم النقد الأجنبي (Foreign Currency) ومرة أخرى يقصد به تبادل النقود الأجنبية أو يدل أحياناً على المعنيين في نفس الوقت، كما أن كلمة (Exchange) تعني نقد وتعني تبادل أو صرف النقد، وعلى هذا الأساس فإن سعر الصرف يقصد به سعر وحدة النقد الأجنبي بدلالة النقد المحلي، أو سعر النقد المحلي (Domestic Money Price) للنقد الأجنبي (Foreign Money) أو قيمة العملة الأجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية، لهذا يعد سعر الصرف حلقة وصل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية⁽¹²⁾. وأن كل دولة في العالم لها عملتها الخاصة بها، ولكي تتم التجارة بين الدول يجب أن تتضمن التبادل المشترك بين العملات المختلفة لكل دول العالم. وتستخدم البلدان هذه العملات لدفع أثمان السلع والخدمات، وعن طريق عملية تحويل الصادرات والاستيرادات تتراوح قيمة العملة انخفاضاً وارتفاعاً⁽¹³⁾.



خامساً : أنظمة سعر الصرف

1- نظام سعر الصرف الثابت: أن نظام سعر الصرف الثابت هو النظام التي تتدخل فيه السلطة النقدية لتحديد مستوى سعر الصرف، وذلك لمراقبة دخول وخروج العملات الصعبة، وهناك حالتين لتحديد الصرف الثابت الأولى تقوم السلطات النقدية بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية واحدة وذلك عندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة، والثانية تقوم بتثبيت سعر عملتها إلى سلة من العملات الأجنبية وذلك عندما تكون معاملاتها تتم مع أكثر من دولة.

2- نظام سعر الصرف الحر: في هذا النظام يتحدد سعر الصرف عن طريق تفاعلات قوى الطلب والعرض على العملة المحلية والعملية الأجنبية، أي أن الطلب المحلي على العملة الأجنبية مشتق من الطلب المحلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، وبالعكس. ولكن إذا كان هناك سعر أعلى من السعر التوازني في سوق الصرف الأجنبي، وهذا يتطلب عرضاً متزايداً للعملة الأجنبية مقابل الطلب عليها ونتيجة تلك الزيادة في العرض ينخفض السعر إلى السعر التوازني أي عند تساوي العرض مع الطلب.

3- نظام الرقابة على الصرف: أن هذا النظام يستند إلى توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي أتجاه الراغبين له بما يحقق الأهداف الاقتصادية والسياسية، وأن السلطات النقدية تعمل في ظل هذا النظام على أن لا تترك سعر الصرف يتقيد بالطلب والعرض وذلك من خلال أحداث تكافؤ دائم بين الإيرادات والمدفوعات من أجل تحديد صرف عملتها عند المستوى المقرر له⁽¹⁴⁾.

سادساً : نظريات تحديد سعر الصرف

1- نظرية تعادل القوة الشرائية: وهي النظرية التي نادى بها الاقتصادي السويدي (جوستاف كاسل) بعد الحرب العالمية الأولى، الذي يقرر أنه إذا سادت حرية التجارة بين بلدين (أ) و(ب) فإن ثمة سعراً معيناً للصرف يسود بينهما وهذا السعر يبقى ثابتاً طالما لم يكون هناك تغير على القوة الشرائية لإحدى العملتين، أو عدم وجود عقبات للتبادل بينهما، ألا أن إذا حدث تضخم في الدولة الأولى ونقصت القوة الشرائية لنقدها تبعاً لذلك، فإن قيمة هذا النقد في الدولة الثانية تنخفض أيضاً بنفس النسبة. وأن الطلب على أية عملة معينة لا ينشأ أصلاً إلا إذا كان لها قوة شرائية معينة، أي أن لها القدرة على الحصول على السلع في الأسواق المحلية⁽¹⁵⁾.

2- نظرية ميزان المدفوعات: بما هو معروف فإن جانب الإيرادات في ميزان المدفوعات يمثل الطلب على العملة المحلية وهو عرض للعملات الخارجية، أما جانب المدفوعات فيمثل عرضاً للعملة المحلية وهو يمثل طلباً على العملات الأجنبية، أي أن استيراد السلع من أحد البلدان الأجنبية يزيد الطلب على عملة هذه الدولة الأجنبية، وأن التصدير لهذه الدولة الأجنبية يزيد من عرض عملة الدولة الأخيرة في السوق المحلية. بمعنى آخر أن الاستيرادات تزيد الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة المحلية في الأسواق العالمية، وبالعكس بالنسبة للصادرات فهي تزيد من الطلب الأجنبي على العملة المحلية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق المحلية.



Journal of Faculty of Administration and Economics



3- نظرية تعادل معدلات الفائدة: أن معدلات الفائدة تؤثر في سعر الصرف بشكل غير مباشر، أي أن ارتفاع معدلات الفائدة مع توفر فرص استثمارية سوف يجذب رأس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف، نتيجة ارتفاع الطلب على العملة المحلية من قبل المستثمرين الأجانب الذين يفضلون الاستثمار في البلد وذلك من أجل الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة في تلك الدولة، وبالعكس تماماً في حالة انخفاض معدلات الفائدة⁽¹⁶⁾.

المبحث الثاني : تطور مؤشرات السياسة المالية وسعر الصرف في العراق

أولاً : طبيعة الموازنة العامة في العراق للمدة (1990-2019)

تعد الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسة لتحقيق التنمية اقتصادياً واجتماعياً، لهذا فإن موضوع الموازنة ذو أهمية كبيرة بالنسبة لتنفيذ توجهات السياسة المالية والاقتصادية. وأن الموازنة العامة في العراق تعاني من عجز مستمر طوال مدة الدراسة ما عدا سنوات معينة كانت فيها الموازنة العامة في حالة فائض، ولكي نعرف العجز والفائض بالموازنة العامة في العراق طوال المدة المدروسة (1990-2019) تم عرض البيانات في الجدول الآتي :

جدول (1) العجز والفائض بالموازنة العامة في العراق للمدة (1990- 2019)

(القيمة: مليار دينار، والنسبة للنتائج المحلي الإجمالي: %)

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الفائض أو العجز	الناتج المحلي الإجمالي	الفائض أو العجز / الناتج المحلي الإجمالي %
1990	8.491	14.179	-5.688	24.399	-23.3
1991	4.228	17.497	-13.269	23.185	-57.2
1992	5.047	32.883	-27.836	59.609	-46.7
1993	8.997	68.954	-59.957	145.221	-41.3
1994	25.659	199.442	-173.783	715.377	-24.3
1995	106.986	690.784	-583.798	2285.863	-25.5
1996	178.013	542.542	-364.529	2620.966	-13.9
1997	410.537	605.802	-195.265	14827.367	-1.3
1998	520.430	920.501	-400.071	16912.387	-2.4
1999	719.065	1033.552	-314.487	34273.928	-0.9
2000	1133.034	1498.700	-365.666	50486.076	-0.7
2001	1289.246	2079.727	-790.481	41611.411	-1.9
2002	1854.585	3226.927	-1372.342	41022.927	-3.3
2003	2146.346	1982.548	163.798	29585.789	0.6
2004	32988.850	32117.491	871.359	53235.359	1.6
2005	40435.740	26375.175	14060.565	73533.599	19.1
2006	49055.544	37494.459	11561.085	95587.955	12.1
2007	54964.849	39308.348	15656.501	111455.813	14.0
2008	80641.040	67277.196	13363.844	155982.258	8.6
2009	55243.526	55589.720	-346.194	130805.610	-0.3
2010	70178.223	70134.201	44.022	162064.566	0.03
2011	103989.088	78757.666	25231.422	217327.107	11.6
2012	119817.223	105139.575	14677.648	251666.999	5.8
2013	113840.075	119127.556	-5287.481	273587.529	-1.9
2014	105386.600	83556.000	21830.6	258900.633	8.4



Journal of Faculty of Administration and Economics



-1.9	207876.200	-3927.265	70397.515	66470.250	2015
-6.4	196536.400	-12658.16	67067.430	54409.270	2016
-9.6	224636.323	-21659.739	100671.160	79011.421	2017
-4.9	254870.184	-12514.516	104158.183	91643.667	2018
-10.5	262917.150	-27537.93	133107.616	105569.686	2019

المصدر / من أعداد الباحث بالاعتماد على :

- وزارة المالية ، دائرة الموازنة ودائرة الحسابات الختامية لسنوات مختلفة .

- البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي لسنوات مختلفة .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الموازنة العامة بعجز مستمر من عام 1990 حتى عام 2003، حيث بلغ العجز في الموازنة العامة عام 1990 حوالي نحو 5.677- مليار دينار وشكلت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو 23.3-%، ويرجع سبب هذا العجز في الموازنة العامة إلى زيادة النفقات العامة وخاصة الإنفاق العسكري وذلك بسبب حرب الخليج الثانية. واستمر العجز بالموازنة العامة بوتيرة متصاعدة عام بعد عام حيث بلغ العجز عام 1991 حوالي نحو 13.269- مليار دينار وبزيادة في العجز عن العام السابق بلغت حوالي نحو 7.581- مليار دينار، كما شكلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو 57.2-%، كما بلغ العجز عام 1992 حوالي نحو 27.836- مليار دينار وشكلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو 46.7-%، وهكذا استمر العجز بالموازنة العامة حيث بلغ عام 1995 حوالي نحو 583.798- مليار دينار وبزيادة بلغت نحو 410.015- مليار دينار مقارنة بالعام السابق، كما شكلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو 25.5-%.

أما الأعوام 1996 و 1997 فإن العجز بلغ بالموازنة العامة حوالي نحو 364.529- و195.265- مليار دينار على التوالي، ولكن في تلك الأعوام أخذ العجز بالانخفاض وشكلت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو 13.9-% و 1.3-% على الترتيب خلال تلك الأعوام، ولكن انخفضت نسبة العجز خلال تلك المدة مقارنة بالأعوام السابقة، وذلك عندما أصدر مجلس الأمن قراراً يسمح بموجبة للعراق بتصدير النفط الخام للخارج وفق ما عرف ببرنامج (النفط مقابل الغذاء)، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات العامة وبالتالي خففت من عجز الموازنة العامة. كذلك استمر العجز بالموازنة العامة ولكن بنسب متفاوتة بين الارتفاع والانخفاض من عام 1998 حتى عام 2002، حيث بلغ العجز عام 1998 حوالي نحو 400.071- مليار دينار وبزيادة عن العام السابق بلغت نحو 204.806- مليار دينار، وشكلت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.4-%، كما بلغ العجز بالموازنة العامة عام 2002 حوالي نحو 1372.342- مليار دينار وبزيادة بلغت نحو 581.861- مليار دينار مقارنة بالعام السابق، وشكل نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 3.3-%. وأن أسباب العجز في الموازنة العامة هو حرب الخليج الثانية (غزو الكويت) حيث بلغت الخسائر في الاقتصاد العراقي نحو (100) مليار دولار، وبالتالي أصبح الاقتصاد العراقي مثقلاً بالديون وفرض عقوبات دولية صارمة، إضافة إلى تدمير البنى التحتية خلال الحرب، كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض الإيرادات العامة وعدم مواكبتها تغطية الإنفاق العام المتزايد في تلك المدة⁽¹⁷⁾.



أما بعد عام 2003 وبعد سقوط النظام السابق واحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة فإن الموازنة العامة شهدت فائضاً، حيث بلغت قيمة الفائض بالموازنة العامة عام 2003 حوالي نحو 163.798 مليار دينار وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو 0.6%، وذلك بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، وارتفاع أسعار النفط الخام العالمية مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية وبالتالي ارتفاع الإيرادات العامة في العراق. واستمر الارتفاع في فائض الموازنة العامة خلال الأعوام من عام 2004 حتى عام 2008 بسبب الانفتاح الاقتصادي ورفع العقوبات الدولية، حيث بلغ الفائض بالموازنة العام عام 2004 حوالي نحو 871.359 مليار دينار وشكلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو 1.6%، وزيادة بالفائض بلغت حوالي نحو 707.561 مليار دينار مقارنة بالعام السابق، وهكذا استمر الفائض بالموازنة العامة بين الارتفاع والانخفاض خلال تلك الأعوام، حيث بلغ الفائض عام 2008 حوالي نحو 13363.844 مليار دينار وشكلت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو 8.6%، ولكن انخفاض الفائض في الموازنة العامة يبلغ نحو 2292.657 مليار دينار عن العام السابق والذي بلغ الفائض فيه نحو 15656.501 مليار دينار. أما عام 2009 فإن الموازنة العامة عادة للعجز مرة أخرى حيث بلغ العجز نحو 346.194- مليار دينار وشكلت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 0.3-%. وذلك بسبب الأزمة العالمية وانخفاض أسعار النفط الخام. ثم عاد الفائض بالموازنة العامة خلال الأعوام 2010 و 2011 و 2012 حيث بلغ الفائض في تلك الأعوام نحو 44.022 و 25231.422 و 14677.648 مليار دينار على الترتيب، وشكلت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام الثلاثة حوالي نحو 0.03% و 11.6% و 5.8% على التوالي. وذلك بسبب عودة ارتفاع أسعار النفط الخام وكما ذكرنا سابقاً بأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية لتمويل النفقات العامة.

ثم عاد العجز للموازنة العامة من جديد خلال الأعوام 2015 و 2016 حيث بلغ العجز حوالي نحو 3927.265- و 12658.16- مليار دينار على الترتيب، وشكلت نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي حوالي نحو 1.9-% و 6.4-% على التوالي خلال تلك الأعوام، ويرجع سبب هذا العجز بالموازنة العامة إلى دخول الإرهاب وفرض سيطرتهم على ثلاث محافظات عراقية في حزيران عام 2014 مما تعرضت حقول النفط في تلك المحافظات إلى النهب والتخريب، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط الخام بشكل كبير خلال تلك الأعوام. واستمر العجز بالموازنة العامة في الأعوام الثلاثة الأخيرة من مدة الدراسة رغم تحسن الوضع المالي وتعافي أسعار النفط الخام، وكذلك تحسن الوضع الأمني وتحرير الأراضي العراقية من سيطرة الإرهاب. حيث بلغ العجز بالموازنة العامة في هذه الأعوام 2017 و 2018 و 2019 حوالي نحو 21659.739- و 12514.516- و 27537.93- مليار دينار على الترتيب، كما بلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 9.6-% و 4.0-% و 10.5-% على التوالي.

ثانياً : تحليل سعر الصرف في العراق للمدة (1990 - 2019)

أن الاهتمام بسعر الصرف والسيطرة على استقراره يعد من العوامل المهمة في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي. والبيانات التالية توضح مسار تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (1990-2019) كما في الجدول الآتي :



Journal of Faculty of Administration and Economics



جدول (2) تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي للمدة (1990-2019)

السنة	سعر الصرف الرسمي (دينار / دولار)	معدل النمو السنوي %	سعر الصرف الموازي (دينار / دولار)	معدل النمو السنوي %
1990	0.3108	--	4	--
1991	0.3108	0	10	150
1992	0.3108	0	21	110
1993	0.3108	0	74	252.38
1994	0.3108	0	458	518.92
1995	0.3108	0	1674	256.50
1996	0.3108	0	1170	-30.11
1997	0.3108	0	1471	25.73
1998	0.3108	0	1620	10.13
1999	0.3108	0	1972	21.73
2000	0.3108	0	1930	-2.13
2001	0.3108	0	1929	-0.05
2002	0.3108	0	1957	1.45
2003	1896	609938.6	1936	-1.07
2004	1453	-23.37	1453	-24.95
2005	1469	1.10	1472	1.31
2006	1467	-0.14	1475	0.20
2007	1255	-14.45	1267	-14.10
2008	1193	-4.94	1203	-5.05
2009	1170	-1.93	1182	-1.75
2010	1170	0	1186	0.34
2011	1170	0	1196	0.84
2012	1166	-0.34	1233	3.09
2013	1166	0	1232	-0.08
2014	1188	1.89	1214	-1.46
2015	1190	0.17	1247	2.72
2016	1190	0	1275	2.25
2017	1190	0	1258	-1.33
2018	1190	0	1209	-3.89
2019	1182	-0.67	1196	-1.08

المصدر / من أعداد الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة .
أن السلطة النقدية استخدمت سعر صرف رسمي ثابت وغير فعال من عام 1990 حتى عام 2002
في ظل تدهور سعر صرف الدينار العراقي في السوق المحلية والخارجية، حيث تدهور سعر الصرف
الموازي للدينار العراقي خلال تلك المدة وانخفض عام 1991 إلى 10 دينار للدولار الواحد بعدما كان عام
1990 نحو 4 دينار للدولار الواحد وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 150%، ثم بلغ عام 1992 نحو 21



Journal of Faculty of Administration and Economics



دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي نحو 110%، واستمر هذا التدهور والتراجع بالدينار العراقي مقابل الدولار ليبلغ عام 1995 حوالي نحو 1674 دينار للدولار الواحد وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 256.50%. أما عام 1996 فإن سعر الصرف شهد تحسناً نوعاً ما حيث بلغ 1170 دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو 30.11% بعدما كان في العام السابق نحو 1674 دينار لكل دولار، وذلك نتيجة توقيع العراق لمذكرة التفاهم مع مجلس الأمن الدولي وفق ما عرف ببرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، فإن التوقعات المتقابلة على أثر الاتفاق بين العراق والأمم المتحدة أدت إلى خفض سعر الصرف الاسمي للعملة الأجنبية كثيراً في تلك السنة⁽¹⁸⁾.

إلا أن هذا التحسن لم يدم طويلاً حيث عاد التدهور في سعر صرف الدينار العراقي خلال الأعوام 1997 و 1998 و 1999 ليبلغ نحو 1471 و 1620 و 1972 دينار لكل دولار واحد على التوالي، وبمعدلات نمو سنوية بلغت نحو 25.73% و 10.13% و 21.73% على الترتيب. واستمر هذا الانخفاض بقيمة الدينار العراقي في الأعوام 2001 و 2002 حيث بلغ نحو 1929 و 1957 دينار للدولار الواحد على الترتيب وبمعدلات نمو سنوية بلغت نحو 0.05% و 1.45% على التوالي، وهذا ما يدل على أن هناك عوامل مازالت تؤثر على انخفاض سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازية، من أهمها التوقعات التشاؤمية حول مسار سعر صرف الدينار العراقي المستقبلي مما أدى إلى عزوف الأفراد عن الاحتفاظ بالدينار العراقي وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية وخاصة الدولار، لأغراض عديدة منها لغرض الاكتناز أي أحلال الدولار محل الدينار العراقي لانتشار ظاهرة الدولار الجزئية، أو لغرض المضاربة، أو لتلبية متطلبات الاستيراد، مما أدى إلى تدهور سعر صرف الدينار العراقي⁽¹⁹⁾.

أما بعد عام 2003 وبعد احتلال العراق من قبل قوات التحالف الدولي وسقوط النظام السابق، تدهور سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية حيث وصل سعر الصرف إلى 2541 دينار لكل دولار واحد تحديداً في شهر آذار ثم استمر هذا التدهور ليبلغ في شهر نيسان 3000 دينار لكل دولار. مما جعل البنك المركزي يحدد سعر الصرف الرسمي إلى 1896 دينار لكل دولار بعدما كان 0.3108 دينار لكل دولار في العام السابق، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 609938.6% عن العام السابق، كما بلغ سعر الصرف الموازي حوالي نحو 1936 دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو 1.07%. وفي عام 2004 وبعد رفع العقوبات الاقتصادية وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاله في رسم وتنفيذ سياسته النقدية بحكم القانون الصادر رقم 56 لسنة 2004 والذي أرسى أسساً جديدة للعملة العراقية ولعمل البنك المركزي، فقد تحرر الدينار العراقي من قيود الازدواجية في أسعار الصرف التي كانت سائدة أبان المرحلة السابقة، إلى سعر صرف موحد يقر في ظل مزاد العملة الذي تبناه البنك المركزي. حيث تمكن البنك المركزي من توحيد معدلات الصرف للدينار العراقي، وكذلك تحقيق التجانس في آلية سوق الصرف عن طريق إشباع رغبة السوق من العملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته كإفاه ضمن معدلات صرف توازنه. مما أدى إلى انخفاض سعر الصرف الرسمي والموازي في عام 2004 ليبلغ سعر الصرف الرسمي نحو 1453 دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي



Journal of Faculty of Administration and Economics



سالِب بلِغ نَحو 23.37-%، كَمَا بَلِغ سَعَر الصَّرْف المَوَازِي نَحو 1453 وِبمَعَدَل نَمو سَنوِي سَالِب بَلِغ نَحو 24.95-%، حَيْث تَسَاوَى سَعَر الصَّرْف الرِّسْمِي والمَوَازِي فِي تَلِك العَام.

وَاسْتَمَر الانخِفاض بِسَعَر الصَّرْف الرِّسْمِي والمَوَازِي لِلدِّينَار العِرَاقِي فِي الأَعوَام 2007 و 2008 حَيْث بَلِغ سَعَر الصَّرْف الرِّسْمِي 1255 و 1193 عَلى التَّوَالِي وِبمَعَدَلات نَمو سَنوِي سَالِبَة بَلِغَت نَحو 14.45-% و 4.94-% عَلى التَّرْتِيب، كَمَا بَلِغ سَعَر الصَّرْف المَوَازِي نَحو 1267 و 1203 عَلى التَّوَالِي وِبمَعَدَلات نَمو سَنوِي سَالِبَة بَلِغَت نَحو 14.1-% و 5.05-% عَلى التَّرْتِيب، لَتَشْهَد تَلِك الأَعوَام تَقْرَاب كَبِير بَيْن سَعَر الصَّرْف الرِّسْمِي والمَوَازِي. أَمَّا فِي الأَعوَام 2009 و 2010 و 2011 فِإِن سَعَر الصَّرْف الرِّسْمِي انخِفاض لِيَسْتَقَر عِنْد 1170 دِينَار لِكُل دُولَار وَاحد خِلال الأَعوَام الثَّلَاثَة، وَانخِفاض أَيْضاً سَعَر الصَّرْف المَوَازِي لِيَبْلِغ نَحو 1182 و 1186 و 1196 عَلى التَّوَالِي وِبمَعَدَلات نَمو سَنوِي بَلِغَت نَحو 1.75-% و 0.34-% و 0.84-% عَلى التَّرْتِيب، حَيْث بَات الفَارِق بَيْن سَعَر الصَّرْف الرِّسْمِي والمَوَازِي يَتَلَاشَى تَدْرِيجاً إِذ اصْبَح الفَارِق بَيْن السَّعْرَيْن طَفِيف جِداً، مِمَّا جَعَلَ الأَفْرَاد تَزِيد تَقْتَمُ نَسِيباً بِالدِّينَار العِرَاقِي. ثَمَّ انخِفاض سَعَر الصَّرْف الرِّسْمِي فِي الأَعوَام 2012 و 2013 لِيَبْلِغ نَحو 1166 دِينَار لِكُل دُولَار خِلال تَلِك العَامِين، أَمَّا سَعَر الصَّرْف المَوَازِي فِإِنه ارْتَفَع لِيَبْلِغ نَحو 1233 و 1232 دِينَار لِكُل دُولَار عَلى التَّرْتِيب وِبمَعَدَلات نَمو سَنوِي بَلِغَت نَحو 3.09-% و 0.08-% عَلى التَّوَالِي. ثَمَّ ارْتَفَع سَعَر الصَّرْف الرِّسْمِي فِي عَام 2014 لِيَبْلِغ 1188 دِينَار لِكُل دُولَار وِبمَعَدَل نَمو سَنوِي بَلِغ 1.89-%، وَلَكِن انخِفاض سَعَر الصَّرْف المَوَازِي فِي هَذَا العَام لِيَبْلِغ نَحو 1214 دِينَار لِكُل دُولَار وِبمَعَدَل نَمو سَنوِي سَالِب بَلِغ نَحو 1.46-%.

ثَمَّ ارْتَفَع سَعَر الصَّرْف الرِّسْمِي قَلِيلاً لِيَسْتَقَر عِنْد 1190 دِينَار لِكُل دُولَار خِلال الأَعوَام 2015-2018، أَمَّا سَعَر الصَّرْف المَوَازِي فَهو أَيْضاً شَهِد ارْتِفَاع بَسِيط خِلال تَلِك الأَعوَام لِيَبْلِغ 1247 و 1275 و 1258 و 1209 دِينَار لِكُل دُولَار عَلى التَّوَالِي وِبمَعَدَلات نَمو سَنوِي بَلِغَت نَحو 2.72-% و 2.25-% و 1.33-% و 3.89-% عَلى التَّرْتِيب، أَمَّا العَام الأَخِير 2019 مَن مَدَة الدِّرَاسَة فِإِن سَعَر الصَّرْف الرِّسْمِي انخِفاض لِيَبْلِغ نَحو 1182 دِينَار لِكُل دُولَار وِبمَعَدَل نَمو سَنوِي سَالِب بَلِغ نَحو 0.67-%، وَانخِفاض سَعَر الصَّرْف المَوَازِي لِيَبْلِغ نَحو 1196 دِينَار لِكُل دُولَار وِبمَعَدَل نَمو سَنوِي سَالِب بَلِغ نَحو 1.08-%، وِبذَلِكَ فِإِن البَنك المَرْكَزِي اتَّجَه نَحو السَّيْطَرَة عَلى سَعَر الصَّرْف مَن خِلال نَافِذَة بِيْع المَزَادَات اليَوْمِيَة الَّتِي عَمَل بِهَا عَلى بِيْع الدُولَار لَسَد الطَّلِب المَحَلِي، حَيْث طَبَق نِظَام التَّعْوِيم المَدَار لِلْمَحَافِظَة عَلى اسْتِقْرَار سَعَر صَرَف الدِّينَار.



البحث الثالث : تقدير وتحليل نتائج العلاقة المتبادلة بين السياسة المالية وسعر الصرف

أولاً : اختبار استقراريه المتغيرات

لمعرفة فيما اذا يتم تقدير الانحدار والأسلوب الملائم للتقدير تم إجراء اختبار استقراريه متغيرات نموذج البحث من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي فولر الموسع) Dickey Fuller Test (For Expanded Unit Root) وظهرت نتائج ذلك الاختبار كالآتي:

جدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة (Dickey Fuller Test) لمؤشر سعر الصرف ومؤشرات السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2019)

المتغيرات	التقدير		شكل الانحدار	مستوى الفروق	مستوى المعنوية
	المحسوبة t	Probabilities			
EX	-4.374519	0.0022	حد ثابت	المستوى	1%
REV	-5.957464	0.0009	حد ثابت واتجاه عام	المستوى	1%
EXPND	-4.170241	0.0190	حد ثابت واتجاه عام	المستوى	5%
TAX	3.502466	0.0000	حد ثابت	المستوى	5%
TRANS	-3.275566	0.0510	حد ثابت واتجاه عام	المستوى	5%
BLNS	-2.447174	0.0163	بدون حد ثابت واتجاه عام	المستوى	5%

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews10 من الجدول أعلاه نلاحظ إن السلسلة الزمنية في العراق للمدة من (1990-2019) لتقدير العلاقة التبادلية لمؤشر سعر الصرف ومؤشرات السياسة المالية، ومن خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي فولر الموسع) Dickey Fuller Test For Expanded Unit Root نجد إن استقراريه جميع المتغيرات المستقلة والتابعة (EX, EXPND, REV, TRANS, TAX, BLNS) عند المستوى ولكن بوجود حد ثابت لكل من (EX, TAX)، في حين كانت كل من (REV, EXPND, TRANS) عند المستوى أيضاً بوجود حد ثابت واتجاه عام، أما (BLNS) فكانت كذلك عند المستوى ولكن بدون حد ثابت واتجاه عام Exogenous-None، أما معنوية مستوى استقراريه المتغيرات فكانت جميعها بمستوى معنوية 5%، ما عدا المتغيرين (EX, REV) فكانا بمستوى معنوية 1%، وبذلك نقبل الفرضية البديلة $H_1: B =$ ونرفض فرضية العدم ($H_0: B = 0$)، مما يدل على جميع المتغيرات للمدة من (1990-2019) خالية من جذر الوحدة وتكون مستقرة بشكل عام، وهذا يشير إلى وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات في الأجل القصير على الأقل.

ثانياً : اختبار التكامل المشترك

يشير التكامل المشترك بين المتغيرات إلى العلاقة التوازنية طويلة الأجل بينهما وسيتم اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون Johanson) والذي يتضمن اختبارين هما اختبار الأثر (Trace Test) واختبار القيمة الذاتية القصوى (Maximum Eigen Value) اللذان يوضحان فيما اذا كانت علاقة توازنه طويلة الأجل أم لا؟ وبما أن التحليل يحتوي على ستة متغيرات فاذا كانت هذه المتغيرات متكاملة



Journal of Faculty of Administration and Economics



تكاملاً مشتركاً فمن المحتمل إن يكون هناك أكثر من متجه للتكامل المشترك، ويتم إجراء اختبار التكامل المشترك للنموذج كما في الجدول الآتي:

جدول (4) اختبار التكامل المشترك للمتغيرات المدروسة في العراق للمدة (1990-2019)

القيمة الحرجة	القيمة الإحصائية المحسوبة	الفرضية البديلة	فرضة العدم
Critical value	Statistic value	Alternative heypo.	Null hypothesis
Trace Test اختبار الأثر			
69.81889	483.3969	$r > 1$	$r = 0$
47.85613	283.2285	$r > 2$	$r = 2$
29.79707	156.8985	$r > 3$	$r = 3$
15.49471	61.33606	$r > 4$	$r = 4$
3.841466	18.50222	$r > 5$	$r = 5$
Maximum Eigen Value اختبار القيمة الذاتية القصوى			
33.87687	200.1684	$r = 1$	$r = 0$
27.58434	126.3300	$r = 2$	$r = 1$
21.13162	95.56243	$r = 3$	$r = 2$
14.26460	42.83384	$r = 4$	$r = 3$
3.841466	18.50222	$r = 5$	$r = 4$

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews10
من البيانات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نتائج اختبار الأثر تشير أن هناك أكثر من متجه لاختبار التكامل المشترك وذلك بتفوق القيمة الإحصائية المحسوبة على القيمة الحرجة لكافة المتجهات وعند مستوى معنوية 5% (0.05) Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level (level) ماعدا متغير واحد فقط، أما اختبار القيمة الذاتية القصوى Maximum Eigen Value Test فتوضح وجود (5) متجهات أيضاً إذ كانت القيمة الإحصائية المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة ماعدا متغير واحد أيضاً، وعند مستوى معنوية 5% (0.05) Max-eigenvalue test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level، مما يشير إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين أغلب متغيرات الدراسة.

ثالثاً : اختبار التوزيع الطبيعي

من بيانات الجدول (5) الآتي تبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث (EX REV, BLNS, TAX, TRANS, EXPND, Jarque – Bera)، وإشارات نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque – Bera) لتلك المتغيرات أن قيمتها اقل من $[X^2_{0.05} (2) = 5.99]$ ، وبذلك فإن سلسلة تلك المتغيرات بشكل عام تتوزع توزيعاً طبيعياً ماعدا متغير واحد، ومما يؤكد على ذلك مستوى الاحتمالية (probability) أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لكل المتغيرات وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على $(JB < X^2_{0.05})$:



Journal of Faculty of Administration and Economics



(Ho) أي أن المتغيرات تتوزع طبيعياً، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على ($X^2_{0.05} > JB : H1$) أن المتغيرات لا تتوزع طبيعياً.

جدول (5) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث

	EX	BLNS	EXPND	REV	TAX	TRANS
Mean	1217.467	962.0796	40106.44	41068.52	1623.202	21045.26
Median	1240.000	-184.5240	29246.33	36712.30	542.6240	11968.14
Maximum	1972.000	25231.42	133107.6	119817.2	7212.607	68823.02
Minimum	4.000000	-27537.93	14.17900	4.228000	0.349000	0.576000
Std. Dev.	573.2120	11215.76	43773.24	43329.04	2130.410	24183.14
Skewness	-0.939036	-0.139738	0.605909	0.441286	1.418746	0.742666
Kurtosis	3.262857	3.777081	1.979249	1.685396	4.012756	2.164740
Jarque-Bera	4.495313	0.852452	3.138044	3.133896	11.34630	3.629841
Probability	0.105647	0.652969	0.208249	0.208681	0.003437	0.162851
Sum	36524.00	28862.39	1203193.	1232056.	48696.05	631357.9
Sum Sq. Dev.	9528587.	3.65E+09	5.56E+10	5.44E+10	1.32E+08	1.70E+10
Observations	30	30	30	30	30	30

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews10

رابعاً : اختبار السببية لكرانجر

وهو اختبار يستخدم لتحديد اتجاه سبب التأثير في متغيرات البحث وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج

ما يأتي:

جدول (6) نتائج اختبار السببية لكرانجر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 03/16/21 Time: 23:59			
Sample: 1990 2019			
Lags: 2			
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.9741	0.07243	27	EX does not Granger Cause BLNS
0.9340	0.14132		BLNS does not Granger Cause EX
0.0596	2.91319	27	REV does not Granger Cause BLNS
0.5172	0.78334		BLNS does not Granger Cause REV
0.0069	5.40175	27	TAX does not Granger Cause BLNS
0.6786	0.51194		BLNS does not Granger Cause TAX
0.1563	1.93580	27	TRANS does not Granger Cause BLNS
0.4381	0.94398		BLNS does not Granger Cause TRANS
0.0596	2.91319	27	XP does not Granger Cause BLNS
0.5606	0.70425		BLNS does not Granger Cause XP
0.6021	0.63338	27	REV does not Granger Cause EX
0.0567	0.21232		EX does not Granger Cause REV
0.7574	0.39583	27	TAX does not Granger Cause EX
0.9966	0.01796		EX does not Granger Cause TAX
0.6935	0.48955	27	TRANS does not Granger Cause EX
0.9752	0.07025		EX does not Granger Cause TRANS
0.6166	0.60947	27	XP does not Granger Cause EX



Journal of Faculty of Administration and Economics



0.9422	0.12833		EX does not Granger Cause XP
0.1848	1.77241	27	TAX does not Granger Cause REV
0.0240	3.90353		REV does not Granger Cause TAX
0.5407	0.73979	27	TRANS does not Granger Cause REV
0.0669	2.79176		REV does not Granger Cause TRANS
0.5172	0.78334	27	XP does not Granger Cause REV
0.5606	0.70425		REV does not Granger Cause XP
0.0121	4.70633	27	TRANS does not Granger Cause TAX
0.0965	2.41565		TAX does not Granger Cause TRANS
0.0007	8.56360	27	XP does not Granger Cause TAX
0.0029	6.53777		TAX does not Granger Cause XP
5.E-07	25.6889	27	XP does not Granger Cause TRANS
2.E-05	15.4324		TRANS does not Granger Cause XP

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews10

ويلاحظ من البيانات الواردة في اختبار اتجاه السببية لكرانجر ما يأتي :

- أ- عدم وجود علاقة سببية من سعر الصرف EX باتجاه الميزانية BLNS وبالعكس، والسبب يعود إلى سعر الصرف والذي هو عائم مدار مستقر نسبياً خلال الفترة الماضية ويتحكم به البنك المركزي العراقي.
- ب- لا توجد علاقة سببية بين الإيرادات العامة REV والميزانية BLNS، أي أنهما مستقلان وبكلا الاتجاهين. وهذه النتيجة مخالفة مع المنطق الاقتصادي إذ أن الإيرادات بالتأكيد لها تأثير على الميزانية، بينما وضع الميزانية لا يندرج سبباً في الإيرادات العامة.
- ج- توجد علاقة سببية بين الضرائب TAX والميزانية BLNS، بينما لا توجد علاقة من الميزانية BLNS باتجاه الضرائب TAX، وهذه النتيجة تتفق مع المنطق الاقتصادي كون الضرائب TAX عامل مؤثر على الميزانية BLNS مما تكون سبباً للتغيرات في الميزانية.
- د- لا توجد علاقة سببية مباشرة بين الإعانات أو التحويلات الحكومية TRANS والميزانية BLNS أي أنهما مستقلان وبكلا الاتجاهين.
- هـ- لا توجد علاقة سببية مباشرة بين النفقات EXPD والميزانية BALANCE أي أنهما مستقلان وبكلا الاتجاهين.
- و- لا توجد علاقة سببية مباشرة بين الإيرادات REV وسعر الصرف EX، وأيضاً لا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف EX باتجاه الإيرادات العامة REV، وهذه النتيجة غير منطقية إذ أن سعر الصرف يؤثر في الإيرادات العامة من وجهة نظر النظرية الاقتصادية.
- ز- لا توجد علاقة سببية مباشرة بين الضرائب TAX وسعر الصرف EX أي أنهما مستقلان وبكلا الاتجاهين.
- ح- لا توجد علاقة سببية مباشرة بين الإعانات أو التحويلات الحكومية TRANS وسعر الصرف EX أي أنهما مستقلان وبكلا الاتجاهين.
- ط- لا توجد علاقة سببية مباشرة بين النفقات EXPD وسعر الصرف EX أي أنهما مستقلان وبكلا الاتجاهين.



Journal of Faculty of Administration and Economics



ي- لا توجد علاقة سببية مباشرة بين الضرائب TAX باتجاه العوائد أو الإيرادات REV، والسبب هو أن تأثير الضرائب قليل جداً بحيث لا يؤثر كثيراً على الإيرادات بسبب ضعف الجباية وعدم فعالية الجهاز الضريبي ناهيك عن الفساد المالي والإداري، بينما توجد علاقة سببية بين الإيرادات REV باتجاه الضرائب TAX.

ك- لا توجد علاقة سببية مباشرة بين الإعانات أو التحويلات الحكومية TRANS والعوائد أو الإيرادات العامة REV، أي أنهما مستقلان وبكلا الاتجاهين. وهذه العلاقة غير منطقية حيث إن زيادة الإيرادات تؤثر على الإعانات لاسيما زيادتها وشمول شرائح أوسع في المجتمع.

ل- لا توجد علاقة سببية بين النفقات العامة EXPD والإيرادات العامة REV أي أنهما مستقلان عن بعضهما وبكلا الاتجاهين، وهذا يعود إلى أن الإيرادات الحكومية في العراق لا ترتبط كثيراً في النفقات كون الإيرادات متغير خارجي في بعض الأحيان، في حين النفقات الحكومية شبة ثابتة لاسيما النفقات التشغيلية في اغلب الأحيان.

م- لا توجد علاقة سببية مباشرة بين الإعانات أو التحويلات الحكومية TRANS والضرائب TAX أي أنهما مستقلان وبكلا الاتجاهين.

ن- وجود علاقة سببية مباشرة بين النفقات العامة EXPD والضرائب TAX وبكلا الاتجاهين، ويعود ذلك إلى أن النفقات EXPD في العراق قد يكون لها علاقة سببية في الضرائب TAX وبالعكس.

س- وجود علاقة سببية بين النفقات الحكومية EXPD والإعانات أو التحويلات الحكومية TRANS وبكلا الاتجاهين، وهذه الحالة تتفق مع المنطق الاقتصادي إذ أن الإعانات تتأثر بعلاقة سببية عند زيادة النفقات وبالعكس.

خامساً: تقدير وتحليل نموذج (VAR) للأثر المتبادل بين متغيرات السياسة المالية وسعر الصرف في العراق للمدة (1990 - 2019):

جدول (6) نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression)

Bayesian VAR Estimates
Date: 03/27/21 Time: 20:46
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments
Prior type: Litterman/Minnesota
Initial residual covariance: Univariate AR
Hyper-parameters: Mu: 0, L1: 0.1, L2: 0.99, L3: 1
Standard errors in () & t-statistics in []

TRANS	TAX	REV	EXPND	BLNS	EX	
0.644502	0.057735	2.198164	1.625324	0.574005	0.452801	EX(-1)
(2.66509)	(0.16980)	(3.71522)	(3.61695)	(2.47728)	(0.06588)	
[0.24183]	[0.34001]	[0.59166]	[0.44936]	[0.23171]	[6.87289]	
-0.000182	-0.008004	0.096158	0.032872	0.065448	-5.46E-05	BLNS(-1)
(0.09716)	(0.00619)	(0.13547)	(0.13187)	(0.09107)	(0.00239)	
[-0.00187]	[-1.29277]	[0.70983]	[0.24928]	[0.71864]	[-0.02282]	



Journal of Faculty of Administration and Economics



0.161572	0.009806	0.290957	0.274742	0.021960	-0.000255	EXPND(-1)
(0.06134)	(0.00391)	(0.08556)	(0.08380)	(0.05699)	(0.00151)	
[2.63392]	[2.50940]	[3.40053]	[3.27873]	[0.38535]	[-0.16899]	
0.153057	0.005735	0.324989	0.269833	0.049334	-0.000266	REV(-1)
(0.05742)	(0.00366)	(0.08052)	(0.07798)	(0.05335)	(0.00141)	
[2.66542]	[1.56845]	[4.03598]	[3.46037]	[0.92469]	[-0.18829]	
2.710059	0.502905	2.837928	5.617012	-2.784724	-0.001313	TAX(-1)
(1.11645)	(0.07148)	(1.55615)	(1.51564)	(1.03780)	(0.02747)	
[2.42738]	[7.03547]	[1.82368]	[3.70604]	[-2.68331]	[-0.04780]	
0.121218	0.004797	0.221724	0.221125	0.000937	-0.000130	TRANS(-1)
(0.08940)	(0.00565)	(0.12369)	(0.12042)	(0.08243)	(0.00218)	
[1.35594]	[0.84885]	[1.79258]	[1.83635]	[0.01137]	[-0.05933]	
2814.309	221.2132	7857.043	6426.872	1440.267	731.9620	C
(4162.91)	(265.235)	(5803.65)	(5649.97)	(3869.49)	(102.718)	
[0.67604]	[0.83403]	[1.35381]	[1.13750]	[0.37221]	[7.12594]	
0.883861	0.831380	0.857687	0.897971	0.409208	0.617429	R-squared
0.852187	0.785393	0.818875	0.870145	0.248083	0.513091	Adj. R-squared
1.92E+09	21734828	7.50E+09	5.50E+09	2.15E+09	3062599.	Sum sq. resids
9333.459	993.9551	18463.70	15811.08	9896.364	373.1073	S.E. equation
27.90472	18.07847	22.09819	32.27072	2.539695	5.917612	F-statistic
21770.94	1679.143	42484.39	41488.94	995.4509	1259.310	Mean dependent
24276.50	2145.579	43383.96	43876.44	11412.76	534.6999	S.D. dependent

المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews10

من خلال نتائج الجدول السابق كانت هناك ستة نماذج للانحدار الذاتي للمتغيرات المدروسة في البحث: 1- عند افتراض أن سعر الصرف (EX) متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً هي متغيرات مستقلة [EX(-1)، BLNS(-1)، EXPND(-1)، REV(-1)، TAX(-1)، TRANS(-1)]، نلاحظ ثبوت معنوية EX(-1) عند مستوى معنوية 1% وعند تغير EX(-1) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير EX بمقدار 0.452801 وهي نتيجة منطقيه نتيجة التخلف الزمني للمتغير ذاته، في حين لم تثبت معنوية المتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً عند مستوى مقبول إحصائياً.

أما معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2) فيشير إلى أن 61% من التغير في المتغير التابع EX يعزى إلى التغير في المتغيرات المستقلة المتخلفة زمنياً، وأن 39% من التغير في المتغير التابع يعود إلى عوامل عشوائية أو متغيرات لم تدخل في التقدير.

2- وعندما تعد الميزانية BLNS متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة، اتضح عدم ثبوت معنوية المتغيرات المستقلة بما فيها الثابت عند مستوى مقبول إحصائياً ماعدا TAX(-1) فكان معنوياً عند مستوى 1% وعند تغيره بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض طفيف بالتضخم بمقدار (-2.784724)، وهذه النتيجة مخالفه للتوقع المسبق لإشارة المعلمة وفق الأسس النظرية والذي تشير إلى أن ارتفاع مستوى الضرائب يؤدي إلى تخفيض عجز الميزانية مما يشير إلى أن تغيرات الضرائب لا ترتبط كثيراً مع الميزانية لضالة تأثيرها وفق الواقع الاقتصادي في العراق، وكانت قيمة معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2) توضح أن 40% من التغير في الميزانية يعزى إلى العوامل المستقلة المتخلفة زمنياً وأن 60% يعزى إلى تغيرات أخرى عشوائية أو لم تدخل في التقدير.



3- عندما يكون الإنفاق العام EXPND متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة، فكانت معنوية $[EXPND(-1), REV(-1), TAX(-1)]$ عند مستوى 1% وعند تغير تلك المتغيرات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في الإنفاق العام EXPND بمقدار (0.274742) ، (0.269833) ، (5.617012) على التوالي بمعنى أن زيادة الإنفاق تعتمد على الإنفاق في السنة الماضية وعلى الإيرادات والضرائب، أما متغير الإعانات أو التحويلات الحكومية $TRANS(-1)$ فكان معنوياً عند مستوى 5% وعند تغيره بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في الإنفاق العام بمقدار (0.221125) وهي نتيجة منطقية إذ أن زيادة الإعانات تؤدي إلى زيادة الإنفاق بالطبع، في حين لم تظهر معنوية الثابت والمتغيرات الأخرى بمستوى يعتد به.

وكانت قيمه معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2) تفسر أن 89% من التغير في المتغير التابع يعزى إلى المتغيرات المستقلة وأن 11% المتبقي يعزى إلى متغيرات عشوائية أو أنها لم تدخل في التقدير.

4- عندما تكون الإيرادات REV متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة، كان أثر المتغيرات $[EXPND(-1), REV(-1), TAX(-1), TRANS(-1)]$ معنوياً عند مستوى 1% وعند تغير تلك المتغيرات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في الإيرادات العامة REV بمقدار (0.290957) ، (0.324989) ، (2.837928) ، (0.221724) على الترتيب، في حين لم تثبت معنوية المتغيرات الأخرى عند مستويات مقبولة إحصائياً، وكانت قيمه (\bar{R}^2) تفسر أن 85% من التغير في المتغير التابع تعزى إلى المتغيرات المستقلة وأن 15% من التغيرات تعزى إلى متغيرات أخرى.

5- وعندما تكون الضرائب TAX متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً مستقلة كان أثر كل من $[EXPND(-1), TAX(-1)]$ معنوياً عند مستوى 1%، وعند تغيرهم بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير بمقدار (0.009806) ، (0.502905) على التوالي. أما أثر $REV(-1)$ فكان معنوياً عند مستوى 10% وعند تغيره بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير بمقدار (0.005735) ، في حين لم تثبت معنوية المتغيرات الأخرى عند مستويات مقبولة إحصائياً، وكانت قيمه (\bar{R}^2) تفسر أن 83% من التغير في المتغير التابع تعزى إلى المتغيرات المستقلة وأن 17% من التغيرات يعزى إلى متغيرات أخرى.

6- وفي حالة كون الإعانات أو التحويلات الحكومية TRANS متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة، اتضحت معنوية كل من $[EXPND(-1), REV(-1), TAX(-1)]$ عند مستوى 1%، وعند تغير تلك المتغيرات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في الإعانات والتحويلات الحكومية بمقدار (0.161572) ، (0.153057) ، (2.710059) على الترتيب وهذه النتيجة منطقية إذ أنه في حالة زيادة الإنفاق والإيرادات والضرائب معاً فبالأكيد إن ذلك ينعكس إيجاباً على الإعانات والتحويلات الحكومية، أما متغير الإعانات والتحويلات الحكومية المتخلف زمنياً لسنة واحدة $TRANS(-1)$ فكان معنوياً عند مستوى 10% وفي حالة تغيره بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تغير في الإعانات والتحويلات الحكومية TRANS بمقدار (0.121218) ، في حين لم تثبت معنوية المتغيرات الأخرى عند مستويات



مقبولة إحصائياً، أما قيمة (R^2) فكانت تقدر 88% من التغير في المتغير التابع تعزى إلى المتغيرات المستقلة وان 12% من التغيرات فيه تعزى إلى متغيرات أخرى.

أولاً : الاستنتاجات

1- مر الاقتصاد العراقي بظروف وعوامل مختلفة ومتقلبة طوال مدة الدراسة، حيث عانى من مشاكل سياسية واقتصادية متعددة أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على السياسة المالية وسعر الصرف.
2- عانت الموازنة العامة من عجز مستمر طوال مدة الدراسة ما عدا بعض السنوات القليلة التي شهدت فيها فائض، ويرجع بسبب هذا العجز إلى النهج التوسعي للسياسة الإنفاقية في الاقتصاد العراقي وتذبذب نمو الإيرادات وعدم مواكبتها للنفقات العامة وارتباط الموازنة العامة بالإيرادات النفطية والتي تحدد اعتماداً على أسعار النفط الخام وكمية الإنتاج.

3- مر سعر الصرف في الاقتصاد العراقي بفترتين الأولى من (1990-2003) وطبقاً للظروف السياسية السائدة آنذاك والمتعلقة بقرارات الحظر الاقتصادي وعدم استقلالية البنك المركزي العراقي، حيث اعتمد على الاقتراض الداخلي والإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز بالموازنة العامة مما أدى إلى توسع النقد في التداول دون إن يرافقه توسيع في التدفق السلعي مما ولد ضغوطاً تضخمية كبيرة أدت إلى انخفاض سعر الصرف وانخفاض قيمة الدينار العراقي. الفترة الثانية من (2004-2019) بعد حصول البنك المركزي العراقي على استقلالته بحكم القانون الصادر رقم 56 لسنة 2004 وبموجب هذا القانون فقد تمكن البنك المركزي من تحرير الدينار العراقي من قيود الازدواجية في أسعار الصرف وتوحيد معدلات صرف الدينار العراقي إلى سعر صرف موحد يقر في ظل مزاد العملة الذي تبناه البنك المركزي.

4- من خلال اختبار السببية لكرانجر نجد إن هناك عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والميزانية وبكلا الاتجاهين، في حين توجد علاقة سببية بين سعر الصرف وباتجاه الإيرادات العامة، ولا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف والضرائب وبكلا الاتجاهين، في حين لا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف والإعانات وبكلا الاتجاهين، كما لا توجد علاقة سببية أيضاً بين سعر الصرف والنفقات العامة وبكلا الاتجاهين.

5- وأشارت نتائج اختبار الأثر المتبادل بين متغيرات السياسة المالية وسعر الصرف من خلال تحليل (VAR) إلى ما يأتي :

أ- عند افتراض إن سعر الصرف متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة نلاحظ ثبوت معنوية سعر الصرف عند مستوى معنويه 1% وهي نتيجة منطقية نتيجة التخلف الزمني للمتغير ذاته، في حين لم تثبت معنوية المتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً عند مستوى مقبول إحصائياً.

ب- وفي حالة كون الميزانية العامة متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة، نلاحظ عدم ثبوت معنوية المتغيرات المستقلة بما فيها الثابت عند مستوى مقبول إحصائياً ما عدا الضرائب فكانت معنوية عند مستوى 1% وهذه النتيجة مخالفة للتوقع المسبق لإشارة المعلمة وفق الأسس النظرية والتي



تشير إلى أن ارتفاع مستوى الضرائب يؤدي إلى تخفيض عجز الميزانية، مما يشير إلى أن تغيرات الضرائب لا ترتبط كثيراً مع الميزانية لضالة تأثيرها وفق الواقع الاقتصادي في العراق.

ت- وعندما يكون الإنفاق العام متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة، فكانت النفقات العامة والإيرادات والضرائب معنوية عند مستوى 1%، أما الإعانات أو التحويلات الحكومية فكانت معنوية عند مستوى 5% وهي نتيجة منطقية، إذ أن زيادة الإعانات تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بالطبع، في حين لم تظهر معنوية الثابت والمتغيرات الأخرى بمستوى يعتد به.

ث- عند اعتماد الإيرادات العامة متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة، فكانت النفقات والإيرادات والضرائب والإعانات معنوية عند مستوى 1%، في حين لم تثبت معنوية المتغيرات الأخرى عند مستويات مقبولة إحصائياً.

ج- وعندما تكون الضرائب متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة، فكانت معنوية النفقات العامة والضرائب عند مستوى 1%، أما معنوية الإيرادات العامة فكانت عند مستوى 10%، في حين لم تثبت معنوية المتغيرات الأخرى عند مستويات مقبولة إحصائياً.

ح- وعند اعتماد الإعانات أو التحويلات الحكومية متغيراً تابعاً والمتغيرات الأخرى المتخلفة زمنياً متغيرات مستقلة، فكانت كل من النفقات والإيرادات والضرائب معنوية عند مستوى 1% وهي نتيجة منطقية، أي في حالة زيادة الإنفاق والإيرادات والضرائب معاً فبالأكيد إن ذلك ينعكس إيجاباً على الإعانات والتحويلات الحكومية، أما الإعانات فكانت معنوية عند مستوى 10%، في حين لم تثبت معنوية المتغيرات الأخرى عند مستويات مقبولة إحصائياً.

6- بشكل عام نستنتج أن الأثر المتبادل بين متغيرات السياسة المالية وسعر الصرف يسوده عدم وضوح اتجاه التأثير بين المتغيرات من حيث اتجاه التأثير والمعنوية، وقد يرجع ذلك إلى المتغيرات الخارجية المؤثرة في الاقتصاد العراقي حيث تعد ذات التأثير الأكثر فاعلية قياساً للعلاقة التبادلية بين المتغيرات المدروسة. والسبب على الأرجح أن أهم مؤشرات السياسة المالية (الإيرادات والنفقات) تعتمد على الإيرادات النفطية والتي مرتبطة بالعوامل الخارجية (تقلبات أسعار النفط).

ثانياً : التوصيات

1- ضرورة العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على مصدر وحيد وهو النفط أي خلق أكثر من مصدر لتمويل الإيرادات العامة باعتماد طرق التمويل المبتكر، وذلك من أجل تجنب التقلبات التي تحدث بأسعار النفط.

2- ضرورة العمل على ترشيد النفقات العامة وتجنب الهدر في الإنفاق من خلال تفعيل دور الرقابة المالي ومحاربة الفساد المالي وإلغاء فقرات الإنفاق غير الضرورية.

3- العمل على تخفيف العجز في الموازنة العامة من خلال اتباع سياسة إصلاح شاملة وفق خطة أو برنامج شامل ومتكامل وذلك لإعادة بناء الاقتصاد العراقي، والحد من الفساد المالي والإداري.



4- المحافظة على استقلالية البنك المركزي العراقي في سياسته تجاه سعر الصرف بعد استقلاله عام 2004 ، لأنها سياسة تحقق استقراراً لسعر صرف الدينار العراقي.

هوامش البحث:

- (1) رجاء خضير الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 65-66.
- (2) جعفر باقر علوش ومظهر محمد صالح وارشد عبد اللطيف، السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد العراقي (دراسات في الاقتصاد الكلي الحديث)، دار زاكي للنشر والتوزيع، بغداد، 2019، ص 5.
- (3) رضوان سليم، دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، العدد (8)، 2008، ص 94.
- (4) Blak and Calitz and others, Public Finance management system in south Africa, University of Pretoria, south Africa, 2005, P99.
- (5) حيدر يونس كاظم، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث للنشر والتوزيع، كربلاء، 2016، ص 20.
- (6) حسن لطيف الزبيدي، النظم الاقتصادية المقارنة، النجف الأشرف، 2013، ص 47-48.
- (7) محمود حسين الوادي وكاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 28.
- (8) The Editor of Encyclopedia Britannica, Allocation of resources, Economics, Encyclopedia Britannica, About the site WWW.britannica.com
- (9) أسماعيل عبد الرحمن وحريي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 194.
- (10) عدنان داود العذاري وحسام الدين همام العصامي، السياسة المالية في العراق بين التجاهل ومتطلبات الإصلاح، مجلة معهد دراسات الكوفة، العدد (56)، 2020، ص 8.
- (11) عبدالحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 22.
- (12) Ron pirayoff , Economics micro and macro, Wiley Publishing Inc, new York, 2004, P150.
- (13) محمد أحمد السريتي وأحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، 2017، ص 302.
- (14) علي حاتم القرشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الضياء للنشر والتوزيع، النجف الأشرف، 2014، ص 187.
- (15) صلاح الدين نامق، التجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، 1966، ص 213.
- (16) حاكم محسن محمد، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في أسعار الصرف، مجلة أهل البيت، العدد (1)، 2002، ص 180.
- (17) غفران حاتم علوان وريام علي طالب، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والدين الخارجي في العراق للمدة (1990-2016)، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد (25)، العدد (113)، 2019، ص 387.
- (18) أحمد إبرههي علي، الاقتصاد النقدي (وقائع ونظريات وسياسات)، دار الكتب للنشر والتوزيع، لبنان، 2015، ص 545.
- (19) هجير عدنان زكي أمين وأحمد حسين لطيف، الفجوة بين سعر الصرف الدينار المعلن من قبل البنك المركزي العراقي ومثيله السوقي للمدة (2003-2016)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (42)، العدد (118)، 2019، ص 6.